ملاحظة جهة الثانية وفيما اعتبرنا يلاحظ تلك الجهة فيكون ما اعتبرنا
اولى ولعل لنظر الى هذين الجزائين اورد بالتسليم في الاولين قوله غير مناسب
لمقام التعريف لان استعمال المجاز في التعريف غير جائز عند عدم قرينة واضحة
معينة للمراد لكن بقي ان الطالب بيان جريان المنوع في التنبيهات مجازا كما بين
جريان المنع في النقل والمدعى مجازا قوله فتدبر اشارة الى ان كون قوله
وهذا المشروع اه بيانا لوجه الارتباط بعيد عن ظاهر العبارة غاية البعد مع ان
الافادة خير من الاعادة والتأسيس خير من التاكيد فالوجه الاول اولى
قوله اذ من المقاصد اه ويمكن ان يقال الجميع في المقاصد مذكور
لكن بعضها صراحة وبعضها ضمنا فالمنع المجرد مذكور في ضمن المنع مع
السند وطلب الصحة وطلب الدليل مذكوران في ضمن قولنا قوله في المقاصد
او مدعيا بدليل فمن ذكر هذا القول كانك قلت منك تصحيح هذا النقل
فتحصر المقاصد ويطلب منك الدليل فيثبت بهذا الدليل وعبارة الشارح
مشعر بما قلنا فتامل قوله لا يتوقف على ثبوت الكلام كما لا يخفى اذ يجوز
ان يثبت الشرع بالهام الله تعالى نبيه كما كان لبعض النبي عليه السلام قوله
وهو المراد مهنا يجئ ان الكلام على قسمين نفسي ولفظي فالنفسي
هو معنى قائم بذاته تع يدل عليه الكلام اللفظي الذي هو مركب من الحروف
فالمتنازع فيه هو الكلام النفسي قوله لانه يدل ظاهرا على انه استدلال اه لان قوله
كلم الله موسى تكليما من الكتاب اورده بطريق الاقتباس فيدل ظاهرا انه استدلال بالكتاب
الا ان يقال ان ايراد هذا القول باعتبار صدوره من الرسول عليه السلام لا باعتبار كونه
من الكتاب فيكون استدلال بالسنة لعل وجه الفهم هذا تدبر قوله وان منعه
المعتزلة كما يجئ من ان المعتزلة قدحوا في صغرى القياس الاولى القياسين

المتعارضين

المتعارضين وهو الكلام صفة له قوله فان المحقق بنى الكلام على احد الاحتمالين وهذا الاحتمال هو
الاحتمال الاول نظرا الى الشرح مع قطع النظر عن متن واما بالنظر اليه فهو الاحتمال الثاني قوله
على ما قال الامام انه لو لم ينف ما لا دليل عليه لجاز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لا نراها وانه
سفسطة قوله في سبعة او ثمانية وهي العلم والقدرة والحيوة والسمع والبصر والارادة
والكلام والتكوين فالماتريدية من المتكلمين ذهبوا الى ان التكوين صفة حقيقية لله تعالى كالعلم
والقدرة فيكون الصفات الحقيقية ثمانية عندهم والمحققون منهم على انه من الاضافات والاعتبارات
العقلية ومبداه صفة القدرة والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها الى وجود المكون
وعدمه على السواء لكن مع انضمام الارادة يتخصص لاحد الجانبين قوله يدل على ان الازلي في
في كلامه ايضا بمعنى القديم لان قوله فقيل انه اضافة القدرة اه دليل التخلف فلو لم يعتبر
في الكلام الوجود في نفسه لم يصح القول بالتخلف من كون الخلق اضافة تدبر قوله للتمثيل
يعني ان هذا السند لا يصح دفعه لعدم كونه مساويا في الواقع لكن فرض مساواته لغرض
في التمثيل والغرض في التمثيل كاف قوله او على توهمها يعني ان السند وان لم يكن مساويا في الواقع
يكون دفع المصنف به بناء على توهم المساواة وعدم علمه وجود مستندات اخرى فهذا السند
اخص اذ لم يلزم من انتفاء هذا السند انتفاء المنع والسند المساوي ما يلزم من انتفاء
الآخر وقد سبق تحقيقه فيما سبق قوله لكن الثاني اظهر اذ المتبادر مما يدفع المنع به الدليل
او ما هو جزء من المقدمة فالاظهر ان يراد من قوله بالاصل ما هو المقدمة وان جاز ان يراد
معنى الراجح لرجوعه في المآل الى ما هو الاظهر لكنها لا يتضح على اصالة الحقيقة اه اذ تفرعه
عليها يقتضي ان يكون هذه المقدمة نظرية مدللة بهذه الاصالة ويمكن ان يقال يجوز
ان يكون هذه المقدمة بديهية وايراد هذه الاصالة للتنبيه فلا يلزم المسامحة في الكلام ولعدم
الفائدة في قوله انما اليل تدبر قوله الا باعتبار جزء المحكوم عليه كما يقال الكلام مسند الى الله تعالى
بطريق الحقيقة وكل مسند كذلك فهو صفة ازلية فيجري هذا الدليل في الخلق بان يوضع الخلق
موضع الكلام ويقال الخلق مسند الى الله تع بطريق الحقيقة وكل مسند كذلك فهو صفة ازلية ومثال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)